الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

مقومات الامن الغذائي العراقي

(٢-٢)

عماد علو
باحث

مما لاشك فيه أن العقود الثلاث الأخيرة أشرت ظهور وتفاقم عجز" غذائي" تصاعد خلال احتلال العراق من قبل جيوش الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٣ ليبلغ أحياناً مستويات حرجة ، الأمر الذي يدفع إلى ضرورة العودة للتركيز على دراسة مقومات الأمن الغذائي في العراق ، خصوصا في عالم تشتد فيه اليوم حمى التنافس للسيطرة على الأسواق ويزداد فيه استخدام الغذاء كوسيلة للضغط الاقتصادي والسياسي وهو ما سارعت القوى الكبرى إلى استخدامه وبمختلف الوسائل والأساليب بلغت لمستوى الإرهاب لتوسيع الفجوة الغذائية التي تعانيها البلدان النامية وذلك لتسهيل عملية الهيمنة والسيطرة على ثرواتها ومقدراتها ، وعليه فإن أهم مقومات الأمن الغذائي العراقي ما يلي:

١- الخصائص الجغرافية والمناخية والبيئية

جغرافياً العراق واسعة مترامية الأطراف ، إلا أن الموارد الزراعية لهذه المساحة الشاسعة لا تشكل سوى نسبة ضئيلة وذلك اليوم لأسباب مختلفة منها أن العراق يقع في المنطقة الجافة وشبه الجافة التي تتلقى سنوياً أقل من ٣٠٠ ملم من المطر ويصل في بعض الأحيان إلى اقل من ١٠٠ ملم وذلك بسبب انعدام التأثير البحري وارتفاع درجات الحرارة وشدة الجفاف مما سبب ضعفاً في الغطاء النباتي أو حتى انعدامه بصورة كاملة في السنين الأخيرة وفي معظم المناطق. ومع هذا يتميز العراق بالتشكيلات التضاريسية والمناخية والبيئية ففيه المناطق الجبلية المتوسطة الارتفاع والعالية وفيه الهضاب والسهول الواسعة والمناطق المنخفضة وكذلك البوادي والصحاري ما يجعل التنوع المناخي في العراق يشكل أحد أهم وابرز خصائصه الطبيعية الأمر الذي يؤدي الى تنوع بيولوجي رائع يتجسد بدوره في البيئة بجناحيها النباتي والحيواني مما يؤمن مجالاً رحباً لتكامل زراعي في الغلة الغذائية العراقية .

٢- المراعي الطبيعية والغابات

على الرغم من أهمية المراعي بيئياً واقتصاديا واجتماعيا فان ثمة لامبالاة بهذه المراعي أو عدم إدراك لقيمتها الحقيقية ، ويتجلى ذلك الى حد كبير في نقص واضطراب البيانات والمعلومات الخاصة بها وفي قلة الملاكات المختصة وضعف أو غياب الإدارة الرعوية وما نجم وينجم عنه من إهمال للمراعي وسوء في استغلالها وتقصير في حمايتها ، بل والقيام بتدميرها أحيانا في العديد من مناطق العراق نتيجة الحروب وأعمال العنف التي اجتاحته بعد عام ٢٠٠٣ .

٣- الأراضي الزراعية في العراق

إضافة إلى الأراضي المستغلة المزروعة حالياً في العراق فان الأراضي القابلة للزراعة وغير المستغلة هي حتى الآن غير معروفة بدقة. أن هذا الغموض في تقدير مساحات الأراضي القابلة للزراعة غير المستغلة في العراق ربما قد يكون ناجماً على الأرجح عن عدم استكمال الحصر والمسح والتصنيف الشامل لتلك الأراضي الأمر الذي يوقع الكثير من الخطط والقرارات والسياسات الاقتصادية في أخطاء فادحة مما يزيد من أهمية مشكلة العجز الغذائي العراقي ويبدو إن هذه الأخطاء أو التزييف في البيانات أو المعلومات تشير بشكل أو بآخر على النفوذ والهيمنة التي تقع تحت تأثيرها الجهات الزراعية والإحصائية ذات العلاقة تحت ضغوط قوى خارجية تتطلع للإبقاء على حالة اللا أمن غذائي في العراق ليتسنى لها استمرار السيطرة والهيمنة على مقدراته وثرواته الأخرى .

٤- الموارد المائية

على الرغم من توافر العراق على مصادر مائية متمثلة بالنهرين العظيمين دجلة والفرات وروافدهما ، إلا إن تزايد عدد سكان العراق بمعدل سنوي يقدر بـ ٢,٨ ٪ (مما يعني مضاعفة عدد السكان كل ٢٥ سنة) . وحتى في حال التناقص التدريجي لمعدل النمو السنوي للسكان بسبب الظروف التي يمر بها العراق حاليا" إلى ٢,٥ ٪ مثلاً ثم إلى ٢ ٪ ثم إلى ١,٥ ٪ خلال العقود الثلاثة أو الأربعة القادمة فأن هذا سوف يترجم دوماً زيادة سنوية كبيرة في السكان مع ما يرافق ذلك من زيادة الطلب على الماء الأمر الذي يعني بالتالي أن العراق يتجه بشكل سريع نحو حالة من ندرة المياه شأنه شان بقية بلدان المنطقة . إن ندرة المياه واتجاهها نحو التفاقم وربما التأزم سيجعل من المياه أغلى موارد المنطقة وأحد أهم موضوعاتها التنموية والجيوسياسية والإستراتيجية المستقبلية . ومن هنا فالضرورة الحيوية للعمل ليس فقط على تنمية تلك الموارد وزيادتها وإنما أيضا على ترشيد استخدامها وحمايتها من الهدر والتلوث ومن المصادرات والاعتداءات والأطماع الحالية المتمثلة بمشاريع السدود التركية .

٥- الموارد البشرية

كانت الموارد البشرية في العراق قبل عام ٢٠٠٣ في حالة تحول ديناميكي نشط سواء من حيث الكم أو الكيف أو من حيث التوزيع القطاعي والجغرافي ، أو من حيث الأحوال المعيشية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية وان التسارع في نمو حجم السكان في العراق خلال القرن الماضي ومعدلات هذا النمو يشكل ابرز خصائص التحرك الديموغرافي . وعلى سبيل المثال فأنه خلال المدة (١٩٠٠-١٩٩٢) تضاعف عدد السكان في العراق ٩,٦٤ بمرة رغم الضغوطات الأمنية و الخارجية التي أدخلت العراق في حروب وأزمات سياسية واقتصادية وعسكرية للعقود الأربعة المنصرمة جعلت الأداء التنموي العراقي متواضعاً ومعتمداً على الاستيراد الخارجي الأمر الذي جعل الأمن الغذائي هو البطن الرخوة في جسد العراق .

٦- الثروة الحيوانية في العراق

أن الدور الأهم لقطاع الثروة الحيوانية في العراق باعتباره أحد مقومات الأمن الغذائي يكمن في مساهمته في توفير المواد الغذائية اللازمة بكميات متزايدة . وفي توفير البروتينات الحيوانية ذات الأهمية الخاصة من خلال توفير اللحوم بأنواعها (حمراء وبيضاء) والألبان ومنتجاتها والبيض بالكميات الكافية والنوعية الجيدة وبالأسعار الملائمة للمستهلك ، وهو ما عجز قطاع تربية الحيوان في العراق عن تلبيته بدليل القصور الغذائي النوعي الفاضح في الراتب الغذائي للفرد العراقي وبدليل الفجوة الغذائية المتفاقمة (استيراد تصدير) ، والطلب على تلك المنتجات هو في تزايد مستمر ومتسارع بسبب معدلات التزايد السكاني الكبيرة من جهة وتحسين دخل ومستوى معيشة بعض الفئات من جهة أخرى ، ثم بسبب ضرورة تدارك النقص النوعي للراتب الغذائي لمعظم السكان من جهة ثالثة . وعليه فان التبعية الغذائية للدول الغنية وخصوصاً الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية سيترتب عليه انعكاسات سلبية على الأمن الغذائي العراقي ومن ثم على متخذي القرار ، الأمر الذي يستوجب العمل على تطوير القطاع الزراعي الحيواني وتحديثه خصوصاً أن الموارد الطبيعية والحيوانية متاحة بانتظار الاستغلال العقلاني الملائم لها .

٧- التكنولوجيا الحديثة

إن الثورة التقنية في مجال إنتاج الغذاء فرضت نفسها كأحد أهم مقومات الأمن الغذائي خصوصا وأن قطاع إنتاج الغذاء العراقي يحوي التقنيات الأكثر بدائية والتقنيات الأكثر حداثة جنباً إلى جنب إلا أن الأولى هي الأكثر بسبب ما أصاب البنية التحتية الزراعية من دمار نتيجة الحروب وأعمال العنف والسلب والنهب التي تعرض لها العراق خصوصا" بعد عام ٢٠٠٣ .. أن استخدام التقانة الحديثة في قطاع إنتاج الغذاء في العراق خلال العقود القليلة الماضية بقي محدوداً نسبياً ولا يزال بعيداً عن بلوغ المستوى المأمول والمطلوب فضلاً عن أنه كان مستورداً في جزء كبير منه . إن استيراد التقنيات المختلفة في مجال إنتاج الغذاء يعني تبعية تقنية تشكل بالتالي مشكلة بنيوية جوهرية لابد من العمل على تجاوزها أو تقليصها إلى حدودها الدنيا . وذلك بتشجيع وحماية الصناعات المحلية وبدعم وتطوير التقنيات المحلية الملائمة وتشجيع البحث العلمي والابتكار والإنتاج الوطني وبما يتلاءم مع حاجات المجتمع العراقي وإمكانياته بحيث يتم الارتقاء التدريجي ولكن الثابت والفعال من مرحلة استيراد التقنيات والاقتصاد على استخدامها أو تجميعها إلى مرحلة استيعابها وتطويعها ، ثم إلى مرحلة إبداعها وتصنيعها وإنتاجها محلياً وبصورة ذاتية . وعليه فإن ضمان الأمن الغذائي العراقي لا يتم إلا عن طريق امتلاك ناصية التقدم العلمي والتكنولوجي .

استنتاج نهائي

خلاصة القول يعد الأمن الغذائي في العراق متوافراً في حالة حصل كل فرد من أفراد المجتمع العراقي وفي كل الأوقات على حاجتهم من الغذاء كي يعيشوا موفوري الصحة وهذا يتطلب ضمان توافر الغذاء وتثبيت الأسعار وزيادة فرص العمل والدخول والإنتاج الغذائي. كما يتضح لنا أيضاً بأن الأمن الغذائي في العراق هو ضرورة ملحة لابد أن تسعى الدولة لتحقيقه ومواجهة الصعوبات والعوارض الطبيعية والتهديدات الخارجية والداخلية وتأمين كل الظروف من أجل توفير الغذاء للجميع من مصادره المحلية والخارجية .

أهمية منح جائزة التمدن في إقليم كردستان؟

جورج منصور
وزير اقليم كردستان لشؤون المجتمع المدني

تشكل الحوافز المادية والمعنوية إحدى أفضل أساليب وأدوات تنشيط المنافسة في مجالات العمل والإنتاج والإبداع الفني . وكذلك في مجالات النشاط الإنساني في منظمات المجتمع المدني. وكل تجارب الشعوب والحكومات تؤكد صواب انتهاج مبدأ إشباع تلك الحوافز من خلال تقديم الهدايا الرمزية أو المكافآت المالية أو الشهادات التقديرية أو التقديم الوظيفي لخيرة العناصر والجهات العاملة في هذه المجالات. والعكس صحيح أيضاً حين لا تنتبه الجهات المسؤولة إلى أهمية مثل هذا الإشباع للحوافز المادية والمعنوية فتنشأ حالة من عدم الارتياح والشعور بالغبن لدى تلك الجهات العاملة. باعتبار أن الإبداع في العمل لا يقيم ويصبح الجميع سواسية. سواء أكانوا مبدعين ومتقدمين رواداً أم كسالى غير فعالين أو موظفين عاديين يؤدون الحد الادنى من عملهم ويقبضون رواتبهم من دون تفاعل مع المجالات التي يعملون فيها ومع الناس الذين يتعاملون معهم. وكثيراً ما ينسى أو يتناسى المحيطون بمسؤول كبير الإشارة إلى هذا المسؤول المشغول بقضايا كثيرة إلى أهمية انتهاج وممارسة أسلوب إشباع الحوافز المادية والمعنوية لدى العاملين في الوزارات أو في المجالات الاجتماعية والثقافية أو في منظمات المجتمع المدني. إذ إن الانتباه إلى ذلك وممارسته الفعلية يخلق علاقة مهمة بين المسؤولين وجميع العاملين في أجهزة الدولة وفي منظمات المجتمع المدني ويطور النشاط ويعزز الثقة المتبادلة لصالح الجميع.

وفي ضوء هذا المنظور العقلاني للعمل وأهميته وللمنافسة ذاتها ودورها الايجابي في تحقيق أفضل النتائج في أجهزة الإقليم والمجتمع ولصالحهما في آن واحد . التزمت حكومة الاقليم بهذا المبدأ وعمدت إلى تقييم وتكريم الاعمال الطليعية التي تخدم المجتمع وتقدم صورة مشرقة عن واقع وتقدم الاقليم خلال السنوات المنصرمة وتطور مختلف جوانب الحياة فيه. وينطبق هذا النهج العام على تقييم وتكريم نشاطات منظمات المجتمع المدني والشخصيات الاجتماعية التي تمارس دورها الإنساني الخلاق وتعمل على إقامة أفضل العلاقات مع أعضاء هذه المنظمات والمجتمع من جهة ومع حكومة الإقليم من جهة أخرى . والتي تعمل بجد ونكران ذات من أجل تقدم الاقليم وإعادة بناء الانسان فيه مستهدفة من وراء ذلك تحقيق مجموعة من الاهداف الاساسية التي نشير الى ابرزها فيما يلي:

تشجيع منظمات المجتمع المدني وجميع العاملين فيها على الاهتمام بالنشاط الاجتماعي الإنساني وعلى المبادرة والابداع في العمل وتقديم الافضل لصالح الفرد والمجتمع.

تنشيط وتفعيل المنافسة الديمقراطية المسؤولة بين هذه المنظمات والاعضاء بما يخدم مصالح الاعضاء وافراد المجتمع والاقليم في آن واحد . وبعيداً عن محاولات احتكار هذا النشاط أو ذاك . بل من خلال التعاون والتنسيق والتكامل في النشاط.

تشجيع الشبيبة. وخاصة النساء. في الانتماء إلى منظمات المجتمع المدني وزيادة وتحسين دورهم فيها والعمل من أجل مكافحة الافكار البالية والمعرقلة للعمل ورفض العنف في المجتمع ومنع استخدام القوة في معالجة المشكلات القائمة وتبني ودعم روح الاحترام والمساواة والمواطنة الحرة بين أفراد المجتمع.

العمل من أجل الدفاع عن فكرة مساواة المرأة بالرجل وحرية المرأة واحترام حقوقها كاملة غير منقوصة.

تقديم افضل صيغ التعاون والتنسيق وتبادل المعارف والخبرات في ما بينها في الداخل ومع منظمات المجتمع المدني والشخصيات الاجتماعية المماثلة في المهمات والاهداف في الدول الاخرى.

تقديم القدوة وتعميم النموذج الإيجابي الذي يحتذى به على صعيد الاقليم والعراق عموما.

رفع سمعة الاقليم في المحافل الاقليمية والدولية وتعزيز دوره وعلاقاته مع الشعوب والبلدان الاخرى وفي مجال منظمات المجتمع المدني.

وفي ضوء هذه الاهداف النبيلة. بادرت وزارة الاقليم لشؤون المجتمع المدني. بتوجيه مباشر ومتواصل من جانب رئيس الوزراء. إلى تخصيص هذه الجائزة التقديرية والتكريمية التي سوف تمنح سنويا لأنشط وافضل منظمات المجتمع المدني في الإقليم والشخصيات الاجتماعية البارزة التي تساهم بنشاطها ودورها وتواضعها في إطار هذه المنظمات في تقديم الافضل للفرد والمجتمع ومن اجل تطوير وتكريس خصائص ومنجزات المجتمع المدني وخدمة الصالح العام وتعزيز دور ألاقليم في العراق وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي.

وفي الوقت الذي احيي فيه الفائزين بهذه الجائزة التكريمية من منظمات المجتمع المدني والشخصيات الاجتماعية المتميزة. اطمح أن تكون النشاطات القادمة اكثر حيوية وفاعلية ونجاحا في تبني القضايا التي يفترض تحقيقها في مختلف مجالات عملها لصالح أعضاء هذه المنظمات والمجتمع المدني وفي سبيل تحقيق أفضل أشكال التعاون والتنسيق والتفاعل المتبادل في ما بينها ومع المنظمات والشخصيات المماثلة في الدور والمهمات في منطقة الشرق الاوسط وعلى الصعيد الدولي. وان تكون قدوة نافعة في خدمة الانسان في اقليم كردستان خصوصا وعلى صعيد العراق بشكل عام.

املنا ان يتحقق أقصى درجات النمو والتطور في دور الشباب في أنشطة المجتمع وان تتفتح المزيد من الفرص الجديدة أمام حركة وفعل الشباب ومعالجة مشكلاتهم المعلقة مثل البطالة المكشوفة والبطالة المقنعة أو مكافحة الفساد المالي والإداري وتحقيق الإصلاح. كما نطمح جميعاً إلى زيادة وتعزيز دور المرأة الشابة الذي لا يزال ضعيفا ودون المستوى المنشود. واننا نتعهد في العمل الجاد لخدمة هذا الاتجاه السليم.

إن المهمات التي ننهض بها اليوم في ضوء برنامج حكومة الإقليم وتوجيهات السيد رئيس الوزراء قد ساهمت في نشوء علاقة ودية وتفاهم ملموس ومتطور بين منظمات المجتمع المدني والحكومة . وبالتالي يمكن أن ينعكس ذلك على أعضاء تلك المنظمات وكذلك على أفراد المجتمع. وهي مسألة مهمة لزيادة نشاط هذه المنظمات لصالح تقدم الإقليم وازدهاره.

إن الإحتفال الذي نظمته وزارتنا في ٢٠٠٨/٦/١٦ لتكريم المنظمات النشطة والمبادرة المبدعة من جهة . والنشطاء والمبدعين العاملين في هذه المنظمات المدنية وخارجها من جهة أخرى . قد أرسى دعائم نهج سيكون ثابتاً في عمل وزارتنا وفي الإقليم. كما سيكون منطلقا جديدا لمزيد من الحيوية والعمل المنتج والاستعداد لخدمة المجتمع وتوطيد دعائم المجتمع المدني الديمقراطي من خلال احترام الدستور والقوانين المرعية وإرادة وحقوق الانسان والمجتمع. كما يمكن لهذا النهج أن يمارس في بقية وزارات حكومة إقليم كردستان وفي ما بين الوزارات لصالح الإنسان في إقليم كردستان.

ان وزارتنا تتعامل باقصى درجات الشفافية ولا تتدخل في الشؤون الداخلية لمنظمات المجتمع المدني والشخصيات الطليعية العاملة في هذا المجال ولا تتعرض لاستقلاليتها. كما يؤكد ذلك باستمرار رئيس حكومة الاقليم. بل تتطلع وتعمل في ان تكون الوزارة العنصر المساند والداعم بكل السبل الممكنة لتنشيط دور وتعزيز مكانة هذه المنظمات في المجتمع ولدى الحكومة وان تتوفر لها فرص تقديم افضل الخدمات لتحسين وتعزيز هذا الدور والنشاط والعلاقات لصالح الفرد والمجتمع في اقليم كردستان العراق.

اننا عملنا خلال السنتين الماضيتين وسنعمل لاحقاً على مساندة منظمات المجتمع المدني والعاملين فيها ومساعدتها في اقتناء افضل الخبرات والمعارف من المنظمات والشخصيات المماثلة في المهمات في الخارج وبناء القدرات. من خلال توفير الفرص لعقد الندوات والمؤتمرات في الإقليم أو المشاركة فيها في الخارج. إذ انها الطريق الانجع لتبادل الخبرة والمعارف وتعزيز العلاقات وابراز الوجه المشرق للأقليم في المحافل الدولية ولدى الشعوب الاخرى.

وعلينا أن نتذكر دائماً بأن هذا التكريم سيؤدي دون أدنى ريب إلى ثلاث نتائج مهمة. وهي:

يضع على عاتق الفائزين مسؤولية أكبر في تحقيق المزيد من المبادرة والإبداع واستمرارهم في أن يكونوا قدوة وأنموذجاً يحتذى به.

أنه سوف يحفز بقية المنظمات على بذل جهود إضافية للفوز بهذا التكريم للسنة القادمة حيث سيكون التقويم والتقييم والتكريم ديدن الوزارة السنوي.

كما أنه سوف يشجع المزيد من الناس للانضواء تحت لواء منظمات المجتمع المدني للمساهمة في تقديم أفضل الخدمات للمجتمع وللإقليم في آن واحد.

ولا شك في أن أشير في ختام هذا المقال إلى حقيقة أن التكريم ما كان ليتم لولا مبادرة ودعم ومساندة رئيس حكومة الإقليم. وكذلك الجهد الكبير الذي بذلته اللجنة الخاصة بدراسة وتقييم الطلبات المقدمة لجائزة التمدن. لانها عملت بدأب ونكران ذات لتقديم النتائج الافضل في التقييم مستندة على المعايير الشفافة والعلمية التي وضعت في هذا المجال.

حول الأرز وقوانين الذرة

ستيف إتش. هانكي

ستيف إتش. هانكي

كما يعرف كل إنسان، فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية ارتفاعاً دراماتيكياً في السنوات القليلة الماضية. وقد ساهم ارتفاع أسعار الأرز مساهمة كبيرة في ارتفاع الأسعار، حيث بلغ ضعف ما كان عليه منذ بداية العام. ومع إدراكنا لذلك، فإن الأسواق المستقبلية للأرز والتي ندرك بأنها متشعبة وهشّة تدل على أنه لا يوجد في الأفق نقص حاد في كميات الأرز المتاحة.

وبالنظر إلى الاضطرابات التي أحدثتها أزمة الغذاء، وزيادة حجم التغطية الإعلامية بشأن نقص كميّات الأرز والذعر السياسي الذي نشأ بسبب سياسات الأرز-فإن هذه الأخبار من أسواق الأرز المستقبلية تبدو مغايرة للأحداث.

إن اقتصاديات أسواق السلع تقدم لنا مفتاحاً لحل هذا اللغز. إن الكلفة الصافية لملء المستودعات تساوي نسبة الفائدة يضاف إلى ذلك تكلفة التخزين الفعلية ناقص "المحصول الملائم."

المحصول الملائم يدفعه الطلب التحوطي للتخزين. عندما يكون المحصول التحوطي صفراً يكون السوق في حالة "تحميل كامل،" وفي هذه الحالة فإن الأسعار المستقبلية تتجاوز الأسعار الآنية، وتكون المستودعات مليئة بتلك السلع.

وعلى الخلاف من ذلك، عندما يكون الطلب التحوّطي لسلعة ما عالياً تكون الأسعار الآنية قوية وتتجاوز الأسعار المستقبلية، وتكون المستودعات في مثل تلك الحالة منخفضة بأكثر من المعتاد.

في معظم البلدان، فإن إنتاج الأرز والتجارة به يخضعان إلى مجموعة كبيرة من القوانين والأنظمة. الدعم الذي يقدم إلى منتجي الأرز وإلى مستهلكيه هو دعم واسع. والتعرفة على الاستيراد والتصدير شائعة مثلما هي شائعة الكوتات الخاصة بالاستيراد والتصدير.

كثير من تلك السياسات تتأتى عن منطق تأمين الطعام، والرغبة في الاحتفاظ بجزء كبير من إنتاج الأرز في الوطن. ونتيجة لذلك، فإن أسواق الأرز مجزأة وتوجد فيها فروق واسعة في الأسعار (مكيّفة في ضوء النوعية ونفقات النقل) بين البلدان.

ليس غريباً إذاً أن نجد بأن جزءاً صغيراً نسبياً-فقط يشكل من ٦-٧% من الإنتاج العالمي للأرز هو ما يتم تصديره.

وحتى نفهم الاختلالات، وعدم الكفاءة والأعباء الاقتصادية والمالية الناتجة عن تدخل الحكومة في إنتاج الأرز في إندونيسيا والتجارة به، كل ما علينا فعله هو قراءة العدد الحالي من "نشرة دراسات إندونيسيا الاقتصادية" التي خرجت لتوها من المطابع. هذا العدد الخاص من النشرة مكرّس لسياسات الأرز الإندونيسية، وبعض من النتائج في هذا العدد يعطينا فكرة عن الموضوع:

تُنفّذ الحكومة سياسات من شأنها رفع أسعار الأرز المحلي في إندونيسيا من أجل حماية المزارعين وتخفيض نسب الفقر. هنالك مشكلة منبثقة عن سياسة الحكومة هذه: ألا وهي أن النتائج الميدانية تفشل في دعم تلك النظرية. وفي الحقيقة، وكما جاء في النشرة، فإن أسعار الأرز العالية تضر الغالبية العظمى من الإندونيسيين-ربما ٨٠٪ منهم.

تحليل مفصّل للمعلومات الخاصة بإنتاج واستهلاك الأرز يدل على أن التقديرات المتعلقة بالفوائض والعجز هي تقديرات لا يُعتمد عليها. وفي الحقيقة فإنها من عدم الدقة بحيث لا يمكن تقرير ما إذا كان هنالك فائض أم عجز. هذا أمر مثير لأن تقديرات الفوائض والعجز هي تماماً الأسس التي تعتمد عليها الحكومة في تقرير حجم الاستيراد الرسمي. وبإيجاز، فإن عدم صدقية البيانات الخاصة في الإنتاج والاستهلاك هي بكل بساطة تجعل استراتيجيات التخزين المرحلية، وغيرها من الخيارات والتي يقترحها الداعون إلى التخطيط المركزي، أمراً غير ذي جدوى.

وإذا كان كل ما تقدم ليس مثيراً للقلق بشكل كاف، فإن "نشرة دراسات إندونيسيا الاقتصادية" تقدم لنا من الدلائل ما يُظهر بأن تعاظم دور الديمقراطية البرلمانية في إندونيسيا قد زاد من القوة السياسية للمزارعين والمصنعين الزراعيين. هذه الحقيقة، جنباً إلى جنب مع اعتناق البرلمانيين للحمائية التجارية، قد أعطت قوة للذين يؤيدون حماية صناعة الأرز.

والآن، وحيث أن الحكومات في البلدان المستهلكة للأرز قد قرعت جرس الإنذار، فإننا نشاهد تدافعاً لتقديم إجراءات أكثر تدخلاً وحلولاً ثبت فشلها من قبل مؤيدي التخطيط المركزي، ومزيداً من الصفقات التجارية التي يتم التعاقد عليها بين الحكومات.

هذا يعني محاولة معالجة المشاكل التي سببتها الاختلالات الضخمة التي أوجدها تدخل الحكومة في أسواق تجارة الأرز عن طريق إدخال مزيد من الاختلالات. وإن من شأن ذلك من دون شك تعظيم المشاكل الناشئة حالياً عن أزمة الأرز.

إن قوانين وأنظمة الأرز تسير الآن في الاتجاه الخاطئ. إنها تعيدنا إلى قوانين الذرة البريطانية. كانت تلك القوانين قائمة على أساس تحكم حكومي شبه كامل في الزراعة البريطانية في مطلع القرن التاسع عشر.

لحسن الحظ، أن ذلك الكابوس قد أُزيل في عام ١٨٤٦، لقد تم إلغاء تلك القوانين بفضل جهود ريتشارد كوبدين، وجون برايت، والرابطة المناوئة لقوانين الذرة. وقد أدى ذلك إلى تنمية التجارة الحرّة واستيراد الغذاء بأسعار منخفضة وإلى ارتفاع كبير في مستويات معيشة البريطانيين.

ما يحتاجه الأرز اليوم ليس مزيداً من التدخل الحكومي ولكن صيغة حديثة لما قامت به الرابطة المناوئة لقوانين الذرة.

ينشر بالاتفاق مع مصباح الحرية

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١ـ لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.

٢ـ يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.

٣ـ ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@yahoo.com